الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.292
5 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٩٢

المعقودة في المقر، بنيويورك،
يوم الجمعة، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٠/١٥

الرئيسة: الآنسة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وادراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة واحدة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستدرج أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

96-80105

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)
التقارير المجمعة، الأولي والدوري الثاني والثالث لأثيوبيا (CEDAW/C/ETH/1-3 و Add.1).
١ - بدعوة من الرئيسة اتخذت السيدة هيلي ميشيل (اثيوبيا) مكانها من طاولة اللجنة.

٢ - السيدة هيلي ميشيل (اثيوبيا): قالت في معرض تقديمها للتقارير المجمعة، الأولي والدوري الثاني والثالث لأثيوبيا (CEDAW/C/ETH/1-3) إن بلدها وإن كان موقعا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ١٩٨١ إلا أن الحالة السياسية التي كانت تسوده لم تسعفه في تنفيذها. ففي وقت انضمام اثيوبيا إلى الاتفاقية كانت حكومتها منخرطة في حرب طويلة تستنزف ٦٠ في المائة من الميزانية الوطنية، ولم يمكن الشروع في تنفيذ اصلاحات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا في عام ١٩٩١، عندما اعتلت الحكومة الانتقالية السلطة عقب انتهاء الحرب الأهلية في اثيوبيا. وقد أرسيت الدعائم لإقامة نظام سياسي ديمقراطي لا مركزي، وأقر دستور جديد للبلاد في عام ١٩٩٤، وتشكلت حكومة اتحادية في عام ١٩٩٥. وقالت إن نظام الحكم الديمقراطي المطبق حاليا على الصعد الوطني والاقليمي والمحلي فتح السبيل لنشوء بيئة اقتصادية واجتماعية جديدة أثرت ايجابا على حالة المرأة الاثيوبية.

٣ - وقالت إن المرأة الاثيوبية العادية تعاني الفاقة وتعوزها فرصة حيازة الأرض واكتساب التكنولوجيا والحصول على الائتمان والرعاية الصحية، وأن عليها بالاضافة إلى الحمل والولادة المتكررين أداء أعمال منزلية وزراعية مضنية. وإزاء ذلك، اتخذت الحكومة على مدى السنوات الأربع الماضية سلسلة تدابير تتعلق بالسياسات الاجتماعية شملت وضع سياسة وطنية للمرأة ينتظر أن تتحقق من وراءها أشواط كبيرة في مجال تهيئة الأجواء لتحرير المرأة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحسين مستوياتها المعيشية وتعزيز مشاركتها في عمليـــة التنمية. وقالت ان جميع السياسات الاجتماعية الرئيسية الأخرى، بما فيها السياسة الصحية والسياسة التعليمية الجديدة، تعطي أولوية لقضايا المساواة بين الجنسين وتساعد في ايجاد بيئة مفضية إلى تحسين شامل في الأحوال المعيشية للمرأة.

٤ - ومضت قائلة إن الحكومة ملتزمة بقضية النهوض بالمرأة وتتعامل معها باعتبارها محورا لنهضة المجتمع الاثيوبي كله. وفي هذا السياق، أنشأت في مكتب رئيس الوزراء مكتبا لشؤون المرأة ليكون مركز التنسيق لصوغ السياسة الوطنية الحكومية المعنية بالمرأة في اثيوبيا وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد الوطني والاقليمي والقطاعي، ومن أهدافه أيضا تهيئة الأحوال لتمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد بالقضاء على وجوه التحيز الذي يمارس ضدها، وعلى العادات وغيرها من الممارسات القائمة على مفهوم سيادة الرجل؛ وتيسير وصولها المتكافئ إلى الخدمـــات الاجتماعيـــة الأساسيـــة وتخفيـــف عـــبء العمـــل الواقع على كاهلها عن طريق تزويدها بالتكنولوجيا؛ وتعزيز مركز المرأة الريفية والبدوية باستيفاء احتياجاتها التعليمية والإنمائية.

٥ - وأشارت إلى أنه أمكن تحقيق عدة انجازات في معالجة التفاوتات القائمة بين الجنسين، وأن الدستور الجديد، وخاصة المادة ٣٥ منه المتعلقة بقضايا المرأة، يعبر عن التزام قوي بمبادئ الاتفاقية التي ترجمت أيضا إلى الأمهرية ووزعت على نطاق واسع. وإضافة إلى ذلك، أصبحت عضوية المجلس التأسيسي

في اثيوبيا الذي يضم ٥٤٨ مقعدا تشمل ثماني عشرة امرأة، كما تشغل ١٣ امرأة مقاعد في البرلمان الجديد المكون من ٥٤٨ مقعدا. وأنشئت في البرلمان لجنة معنية بالمساواة من أجل النهوض بالمرأة تتولى رصد اصدار القوانين المعززة لحقوق المرأة.

٦ - وأدت عملية نقل السلطة إلى انتخاب عدد كبير من النائبات على الصعيد المحلي الذي يحض فيه على المشاركة الفعالة والكاملة لجميع أفراد هذا المجتمع في تحديد الاحتياجات وصياغة وتنفيذ البرامج والمشاريع اللازمة لاستيفائها. وفي رابطات سكان الحضر التي يبت في إطارها في معظم المسائل المجتمعية. وتمثل النساء نسبة الثلثين من مسؤوليها المنتخبين، وقد تبين أن هؤلاء المسؤولات أقل فسادا من الرجال وأكثر ميلا إلى السهر على استيفاء احتياجات قواعدهن الانتخابية. أما عضوات البرلمان فعاكفات على إنشاء اتحاد برلماني يكون بمثابة ديوان مظالم محتمل للمرأة وقناة لجمع المعلومات التي تساعد في رسم الأولويات وصياغة القوانين التي تحيلها اللجنة المعنية بالمساواة إلى البرلمان.

٧ - وقد أقرت اثيوبيا منهاج عمل بيجين بدون تحفظ وتركز جهودها على مسائل التنمية البشرية وتخفيض حدة الفقر. ويرمي برنامج التنمية الاثيوبي الذي يركز في الأساس على الريف إلى توسيع نطاق التعليم والرعاية الصحية والتزويد بمياه الشرب في المناطق الريفية، وخفض حدة البطالة وتوسيع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في الحضر. وتساعد مراكز التنسيق لشؤون المرأة القائمة على الصعد الوطني والاقليمي والمحلي في كفالة تنفيذ برامج التنمية الشاملة التي تراعى فيها مسائل الجنسين. كما تتولى المكاتب والإدارات والوحدات الاقليمية والمحلية لشؤون المرأة تجميع احصاءات محددة عن المرأة من أجل متابعة أثر برامج التنمية على الفتيات والنساء.

٨ - واختتمت بقولها إن ثمة جهودا تبذل الآن لاضفاء طابع مؤسسي على نهج متعدد القطاعات يبدأ من المجتمع المحلي صعودا إلى المستوى المركزي ويشترك فيه الجمهور والقطاع الخاص وقطاع المانحين والمرأة نفسها. وأكدت الأهمية الحاسمة للرابطات الطوعية للمرأة في تعزيز المشاركة الفعالة للنساء لكي يتمكن من الاستفادة من جهود التنمية. إلا أنها استدركت قائلة إن وجود الارادة السياسية والتزام الدولة والسياسات الحكومية والترتيبات المؤسسية المناسبة لا يكفل وحده تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية التي تحتاج إلى انفاق هائل من الموارد المالية. وقالت ان الحكومة تعلق آمالها على مجتمع المانحين وتثق في أن اللجنة ستقدم إلى بلدها يد المساعدة بتزويده بالدعم المادي والمعنوي والتقني.

٩ - الرئيسة: لاحظت ان الحكومة الاثيوبية رغم ما اعترضها من المشاكل دفعة واحدة، كالحروب والكوارث والمصادمات الطائفية، صدقت من فورها على الاتفاقية والصكوك الأخرى لحقوق الانسان. وثنت على الحكومة لقبولها منهاج عمل بيجين بدون تحفظات. وأكدت أن اللجنة ستبذل جهدا استثنائيا للتعرف على المجالات التي تحتاج فيها اثيوبيا لمساعدة دولية لأن المصاعب الاقتصادية التي تعانيها كما هو واضح هي مما لا يمكن التغلب عليه بدون حصولها على هذه المساعدة. وقالت إن الأرقام الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة لا سيما على الصعيد المحلي دليل على أن الديمقراطية في اثيوبيا تثبت أقدامها تدريجيا وأنها آخذة في الازدهار. ورأت أن أصعب مشكلة تواجه مكتب شؤون المرأة هي تحقيق المساواة الفعلية

تدريجيا، ومع ذلك فهي واثقة من أن الالتزام الذي تبديه الاثيوبيات، لا سيما وزيرة شؤون المرأة، سيكفل لأثيوبيا النجاح في تحسين حالة المرأة. وشددت في هذا الصدد على ضرورة أن تطبق الحكومة بأقصى ما تسعها الطاقة سياسة للتعليم الالزامي.

١٠ - السيدة آباكا: رأت في قبول الحكومة الاثيوبية لمنهاج عمل بيجين بدون تحفظ وإبداءها التزاما قويا بتنفيذه علامة مشجعة. وتمنت أن تتمكن اثيوبيا بمشاركة من المرأة داخل الحكومة وخارجها، وبمساعدة المجتمع الدولي، من استيفاء هذه الالتزامات.

١١ - واستحسنت ترجمة الاتفاقية إلى لغة محلية هي الأمهرية، وتساءلت عن مدى اتساع النطق بهذه اللغة في اثيوبيا التي تعرف ستين لغة محلية أخرى على الأقل.

١٢ - ولاحظت أن التقارير لم تسر على هدي الخطوط نفسها المحددة في المبادئ التوجيهية للجنة؛ وطلبت من أثيوبيا الاجتهاد للحصول على مساعدة تقنية في إعداد تقريرها المقبل.

١٣ - وأوعزت إلى أن التنوع اللغوي والعرقي في أثيوبيا يجعل اللامركزية مفتاح تمكين الناس على المستوى المحلي من المشاركة في حكم البلد. لكنها لاحظت بوادر اندلاع الصراعات بين الطوائف العرقية؛ واستفسرت عن وجود سياسات أو تدابير للحيلولة دون نشوء حالة مماثلة لما حدث في رواندا وبوروندي خاصة وأن الأنباء تفيد عن لجوء كثير من أحزاب المعارضة إلى الاحتكام إلى السلاح مما قد يسفر عن تعاظم خطر الصراع الداخلي. وسألت عما يتخذ من اجراءات لتحقيق المصالحة بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة.

١٤ - السيدة برنارد: امتدحت صراحة التقرير وأمانته، وإن لاحظت عدم مطابقة التقرير الأصلي (CEDAW/C/ETH/1-3) للمبادئ التوجيهية للجنة باستثناء بعض المحاولات للالتزام بها في اضافاته. وطالبت بضرورة التنبه إلى هذا النهج عند إعداد التقرير المقبل.

١٥ - وقالت إن المشاكل الرئيسية التي تعرقل التنمية في اثيوبيا تتراوح فيما يبو بين الفقر والممارسات والعادات التقليدية الضاربة في القدم والحرب الأهلية التي استعرت في البلاد لمدة ثلاثين سنة. وأن كل ذلك يضع على عاتق الحكومة الجديدة مهاما مضنية في مساعيها لاستئصال الفقر؛ كما أن القضاء على الممارسات التقليدية التي تعطي المرأة دور التابع تحتاج إلى برامج توعية جريئة لتغيير اتجاهات الناس. وتمنت أن تستهل الحكومة هذه البرامج في أقرب وقت ممكن من أجل السير بخطى حثيثة على مسار النهوض بالمرأة. ولا بد أن تشمل هذه العملية أيضا إعادة توعية الرجل لتصحيح أفكاره التقليدية التي تضع المرأة في منزلة متدنية.

١٦ - وامتدحت حكومة أثيوبيا على ما أبدته من إرادة سياسية لتحسين مركز المرأة تجسدت في تصديقها على الاتفاقية وتقديم التقارير المتصلة بها؛ وأشارت إلى حاجة أثيوبيا البينة للحصول على تمويل من وكالات التمويل الدولية.

١٧ - السيدة أويج: رأت أن التقارير المقدمة من أثيوبيا ترسم صورة غاية في القتامة؛ وأن البلد الذي كان مهدا لواحدة من أقدم الحضارات التي عرفها العالم يعاني الآن ضعف جميع الأوجاع التي خبرتها القارة الافريقية بسبب الحالة السياسية السائدة فيه. وشهدت لحكومة أثيوبيا على المساعي التي تبذلها من أجل الخروج من هذه الحالة. ورأت أن التنمية بجميع أبعادها هي المهمة الأساسية المطروحة أمامها، وأنه لا بد من استئصال الفقر وإتاحة الفرصة لكل شخص للحصول على نصيب متكافئ في النمو الاقتصادي. وقالت إن بلوغ هذا القصد يحتم المشاركة الحقيقية بين الرجل والمرأة؛ ولابد من ضمان فرصة حصول المرأة على جميع الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتنظيم الأسرة وبالأخص في المناطق الريفية. وأكدت أن فرصة أثيوبيا في النجاح تكمن في سياسات تعليم المرأة وضبط حركة النمو السكاني بإحكام.

١٨ - واختتمت بقولها إن الدولة لا تستطيع وحدها حل جميع هذه المشاكل ولا بد أن تتكاتف منظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية وأن تنسق جهودها من أجل تعزيز الاقتصاد الأثيوبي، ومن ثم تحسين مركز المرأة. ولا بد أيضا أن يعمل مكتب شؤون المرأة من أجل إدماج المرأة في عملية التنمية، والقضاء على جميع التدابير والقوانين التمييزية التي تبقيها في منزلة غاية في الضعة. وأكدت أن القوانين السارية تنكر على المرأة حقوقها الإنسانية، وعلى المرأة الأثيوبية أن تضاعف مجهوداتها لتعزيز التنمية وتحسين مركزها الفعلي.

١٩ - السيدة خان: رأت أن المشاكل التي تواجهها المرأة الأثيوبية هي في جوهرها صورة للمشاكل نفسها التي تواجهها المرأة في أغلب البلدان الأقل نموا؛ التي تكون فيها المرأة عادة أولى ضحايا الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية.

٢٠ - ولاحظت أن توقيع الحكومة الاثيوبية للاتفاقية يرجع الى عام ١٩٨١ ومع ذلك احتاجت الى فترة طويلة لتقديم تقرير لم تتبع فيه المبادئ التوجيهية للجنة. ورأت أن من البوادر المشجعة تلك الصراحة البادية في الفقرة ٣٣ من التقرير التي تشير الى أن مكمن المشكلة الرئيسية هو أن المرأة لم تكن تؤخذ على محمل الجد وأن شواغلها لم تكن ظاهرة بينة وأن نتيجة ذلك تجسدت في وضع سياسات وبرامج ومشاريع غير مناسبة لها. وقالت إن هذه المشكلة غاية في الشيوع ومن المأمول مع اتساع حجم المشاركة السياسية للمرأة الأثيوبية خاصة على الصعيد المحلي أن يتجه الموقف إلى التحسن. وطالبت بزيادة عدد النساء على مستوى تقرير السياسة بما يكفل وضع شواغلها في عين الاعتبار.

٢١ - ولاحظت التقارير شحة البيانات التي تتضمنها عن حالة المرأة وتمنت على أثيوبيا أن تسعى إلى إصدار مزيد من هذه البيانات.

٢٢ - وانتهت بقولها إنها مع الرأي القائل بأن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي، وأن الموارد مطلوبة أيضا؛ وهي نقطة أولتها بلدان أخرى كثيرا من الاهتمام سواء في المحافل الدولية أو في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٣ - السيدة شووب - شيللنغ: قالت إن تمكن حكومة اثيوبيا من إعداد التقارير رغم كثرة المشاكل التي تواجهها ترك لديها انطباعا جديدا. وتمنت أن يكون التقرير المقبل متماشيا مع المبادئ التوجيهية للجنة لما يقدمه ذلك من عون في إقامة حوار بناء. واقترحت على الحكومة أن تسعى للحصول على مساعدة تقنية من الأمم المتحدة عند إعداد تقريرها المقبل.

٢٤ - ومضت تقول إنها أخذت بحجم المصاعب التي تواجهها الاثيوبيات وبالجهد الذي تبذله الحكومة الاثيوبية لتحسين حالتهن. ورأت أن تعدد الطوائف العرقية يضيف إلى المشكلة. وتمنت العثور على آلية لصون السلم وإقرار سياسات على الصعيد الوطني تفيد منها الطوائف العرقية المختلفة.

٢٥ - وثنت على الحكومة الاثيوبية لإقرارها بأن الحالة التي تكون عليها المرأة تشكل عنصرا حاسما للتنمية على الصعد الوطني والإقليمي والمجتمعي، وقرارها إنشاء مكتب شؤون المرأة وإقامة مراكز تنسيق للمرأة في الوكالات الحكومية الاثيوبية الاستراتيجية. ووافقت الحكومة في ضرورة التركيز على مكافحة الفقر. ورأت في الصراحة التي يتسم بها التقرير خطوة أولى إزاء التقييم الواقعي لحالة المرأة ورسم سياسات واستراتيجيات إنمائية تناسبها. وأعلنت أنها تعطي صوتها لضرورة تقديم دعم معنوي واقتصادي ومالي وتقني من الحكومات والوكالات الدولية إلى حكومة اثيوبيا. وأوعزت إلى أن الحكومات التزمت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بتقديم مبالغ ضخمة لمساعدة البلدان النامية، وإنها ستسعى من جانبها لمعرفة ما إذا كان سيجري تقديم مثل هذه المساعدة إلى اثيوبيا.

٢٦ - واختتمت قائلة إنه قد يكون من المفيد للحكومة الاثيوبية أن تطلب إليها اللجنة، على أساس استثنائي، تقديم تقرير مرحلي للوقوف على ما يجري إنجازه لوضع اثيوبيا في دائرة الضوء داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - السيدة باري: امتدحت صراحة الحكومة الاثيوبية وهي تناقش حالة المرأة الاثيوبية . وقالت إن فرع التقرير المتعلق بالعنف ضد المرأة أثار اهتمامها بشدة، لأنها تعتقد أن العنف في الأسرة يمر غالبا مرور الكرام بدون اثبات أو إقرار. وأن الحكومة الاثيوبية أبدت رأيا شجاعا عندما أشارت إلى أن أشق المهام هي تحدي العادات والممارسات التقليدية المحلية التي تشجع ارتكاب العنف ضد المرأة، وتغيير الاتجاه العام المتسامح مع هذا العنف؛ واستخلصت من هذا الإعلان أن مكتب شؤون المرأة في اثيوبيا يعد حاليا استراتيجيات لمواجهة هذا الوضع.

٢٨ - وقالت إن التقرير كان ينبغي أن يتضمن مؤشرا على الحصة في الميزانية الوطنية المكرسة لاستئصال الفقر وتوفير التعليم . وطالبت بتجنيب بعض الموارد لاستخدامها في رصد التقدم المحرز.

٢٩ - وأوعزت إلى ما أشارت اليه ممثلة اثيوبيا بشأن تزايد عدد النساء اللائي ينتخبن للوظائف العامة، وقالت إن قدرة المرأة على التأثير في القرارات، التي بدأت بوادرها تلوح على الصعيد المحلي، تبرز أهمية زيادة مقدراتها على هذا الصعيد.

٣٠ - السيدة اويدراوغو: رأت أن التقرير دليل على الإرادة السياسية التي تبديها الحكومة الاثيوبية لتحسين مركز المرأة. وإن إحدى المشاكل الشائعة تتمثل في وضع برامج رأسية دون إشراك المعنيين بها؛ وحثت الحكومة الاثيوبية ومكتب شؤون المرأة على تعزيز التضامن بين النساء وحشدهن سياسيا بشكل أمين بما يكفل وضع أولويات المرأة في الاعتبار. وأكدت أن نجاح البرامج الموضوعة نجاحا كاملا شرطه مشاركة المرأة فيها كفاعلات ومستفيدات، وأن التعبئة السياسية للمرأة ورابطاتها وحركاتها تعطيها الفرصة للتحكم في مقدراتها.

٣١ - السيدة خان: استفسرت عما إذا كان يمكن الاحتكام في المحاكم الاثيوبية الى الاتفاقية التي انضمت إليها اثيوبيا بدون تحفظات .

٣٢ - السيدة غارسيا - برينس: هنأت ممثلة اثيوبيا على أمانة التقرير وصراحته، وقالت إنه يعكس بدقة التنظيم الصارم والشمولية المفرطة للمجتمع الاثيوبي من زاوية الأدوار المنوطة بالجنسين، مما يجعل تغيير هذه الوضعية عملية طويلة الأجل تحتاج إلى ظهور ثقافة جديدة؛ وتحتم وضع نهج استراتيجي لمواجهة المشكلة. وأكدت أن القوانين وحدها لا تغير الحقائق، ومع ذلك فإنها تضع نقاط مرجعية شديدة الأهمية للحكومة والأمة. وتساءلت عن وجود أي برنامج تشريعي في البرلمان الاثيوبي يستهدف تعديل الطابع شديد التمييز لمعظم تشريعات البلد، وعن التدابير الملموسة التي يجري أو سيجري تنفيذها في هذا الشأن. وقالت إن الحكومة تناقض نفسها تماما لو صدقت على الاتفاقية وقبلت بإعلان ومنهاج عمل بيجين، ثم تقاعست عن إصلاح الحالة القائمة حسبما يبينها التقرير، وعلى الخصوص الانتهاكات الشديدة الجسامة الحاصلة لحقوق الإنسان للمرأة بما فيها عادات ختان البنات. وطالبت الحكومة أن تقدم معلومات إضافية عما تعتزمه إزاء هذه المشكلة التي رأت أنها تأتي في القلب تماما من حقوق الإنسان للمرأة.

٣٣ - السيدة شووب - شيللنغ: لاحظت أن التعايش القائم في اثيوبيا بين الأنظمة القانونية الثلاث، الدولي والوطني والعرفي، يجعل مهمة الحكومة في التخطيط للسياسات المركزية الرامية إلى القضاء على بعض الممارسات التقليدية والعرفية مهمة شديدة الصعوبة. واستفسرت عما إذا كان يجري بذل أي محاولات على صعيد الحكومة المركزية لجمع معلومات شاملة عن هذه الأنظمة القانونية الثلاث؛ وأوعزت إلى إمكانية الحصول على مساعدة من مؤسسات أو صناديق دولية معينة في إجراء البحوث الضرورية لهذا الغرض.

٣٤ - السيدة اويدراوغو: لاحظت أن التقرير يصف عددا من الآليات الوطنية المختلفة في مجال تحسين حالة المرأة، واستحسنت هذا النهج تماما في ضوء الطابع المتعدد القطاعات لهذه المشكلة. ومع ذلك استفسرت عن مدى وجود التنسيق اللازم لما له من أهمية في تجنب الإزدواجية والتداخل.

٣٥ - السيدة آباكا: قالت إن إقرار الإجراءات الإيجابية على صعيد قبول الفتيات بالجامعات خطوة إلى الأمام، وتساءلت عما إذا كان من الأصوب تعميم مثل هذه التدابير على جميع المستويات التعليمية. لأنه لو واجهت الفتيات صعوبة في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي فلن يتمكن كثير منهن من الوصول إلى المستوى الجامعي مطلقا. وتعليقا على المؤشرات الدالة على الانتشار المفرط للدعارة استفسرت عن وجود

برامج تدريبية لتمكين المرأة من الحصول على مصادر بديلة للدخل. فكثير من النساء يضطر اضطرارا إلى امتهان الدعارة لافتقاره إلى سبيل آخر للمحافظة على البقاء؛ وأكدت ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين الحالة بهذا الخصوص للمساعدة في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣٦ - السيدة خان: سألت عن الأثر العملي للسياسات الوطنية على المرأة الاثيوبية، وعن الآليات القائمة لتنسيق أنشطة الوحدات والإدارات المعنية بالمرأة التي أنشئت في عدد من الوزارات الحكومية.

٣٧ - السيدة بوستيلو غارسيا دى ريال: تساءلت عما إذا كانت الحكومة والمنظمات غير الحكومية تستفيد عمليا من الاتفاقية، ومن التوصيات العامة للجنة (خاصة التوصية العامة رقم ١٩)، ومن تقارير المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة؛ وعما إذا كانت الحكومة تتعاون مع المقررة الخاصة وتزودها بالمعلومات الضرورية عن الحالة في اثيوبيا، بما فيها المعلومات المتصلة باستمرار الممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة؛ وما إذا كانت المقررة الخاصة قد تلقت دعوة لزيارة اثيوبيا. ولاحظت أن التقرير الذي قدمته المقررة الخاصة يشير إلى أن الاغتصاب، خاصة اغتصاب الفتيات الصغيرات، والعنف داخل الأسرة لا يزالان يمارسان على نطاق واسع في اثيوبيا، مثلها في ذلك مثل عدد آخر من البلدان. واستفسرت عن وجود خطط اتحادية لمعالجة مشكلة هذا النوع من العنف، ورأت أن مثل هذه الخطة تحتاج بطبيعة الحال إلى تنسيق وثيق مع البرامج التثقيفية والإعلامية المتعلقة بصحة المرأة. وتمنت أيضا أن تعرف ما إذا كانت جهود الحكومة للتصدي لمشكلة ارتكاب العنف ضد المرأة تشمل توعية بعض الطوائف ذات الصلة كالأطباء والممرضين ومعلمي المدارس والقضاة وزعماء الطوائف العرقية، وإن كان الأمر كذلك، مقدار التقدم المحرز في هذا السبيل.

٣٨ - وأعربت عن رغبتها في الحصول على معلومات إضافية عن مشاكل الاتجار بالنساء واستغلال دعارتهن، واختتمت تعليقها بتعبيرات أكثر تفاؤلا تمنت فيها أن يستمر النمو الاقتصادي في اثيوبيا وأن تشارك المرأة الاثيوبية باطراد في عملية صنع القرار، وأن يحوي التقرير المقبل كمًّا أكبر من الأنباء المشجعة.

٣٩ - السيدة غارسيا - برينس: أشارت إلى أهمية أن تقدم الحكومة معلومات إضافية عن مبادراتها التي تستهدف تعديل أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي. وقالت إن تقرير الحكومة وتقارير المنظمات غير الحكومية يوضح أن المرأة في اثيوبيا تعامل ككائن بلا إحساس دون أي مراعاة لرغباتها وحقوقها. وقد أجبر العديد منهن على العمل في مهنة الدعارة باعتبار أن البديل المتاح أمامهن هو أن يتضورن وأسرهن من الجوع. وعلى الحكومة أن تشرح الخطوات التي اتخذت أو الخطط القائمة للتصدي لهذه الحالة الاجتماعية والثقافية التي هبطت بالمرأة إلى الوضع المزري المبين في التقرير. وأكدت أن حجم المشكلة من الضخامة بحيث يصعب تخيل كيفية مواجهتها، ومع ذلك فإن التوعية في رأيها شرط أساسي أكيد لإحداث التغيرات الضرورية المطلوبة.

٤٠ - السيدة استرادا كاستيلو: قالت إن حملات التوعية المستمرة على نطاق واسع شرط جوهري لتحقيق التغيرات الضرورية في بلد يضرب فيه التمييز ضد المرأة والأفكار التقليدية عنها بجذورهما عميقا في عقلية الناس.

٤١ - ولاحظت أن بعض النسوة في اثيوبيا يشغلن مناصب مهمة، وأن ذلك ربما تناقض للوهلة الأولى مع ما يقول به التقرير من أن المرأة لا تؤخذ بجدية، إلا أن الحقيقة أن قلة قليلة من النساء ممن ينتمين إلى الأقلية المحظوظة في العاصمة هن اللائي تتاح لهن فرصة الوصول إلى هذه المناصب.

٤٢ - وانتقلت الى نقطة أخرى قائلة إنه نظرا إلى أن اثيوبيا مصدقة على الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، فإنه يتحتم على حكومتها أن تتخذ إجراءات حازمة لوقف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي ما زال يلحق بحوالي ٩٠ في المائة من نساءها. ومضت تقول إن أحد المبادئ العامة للقانون هي أن الجريمة تقع بارتكاب الفعل أو بالامتناع عن ارتكاب الفعل، وإن أي شخص يتقاعس عن إدانة الجريمة أو اتخاذ تدبير فعال لمنعها يكون شريكا فيها. وتساءلت عما اتخذته النساء المتعلمات المحظوظات لممارسة ضغوط على الحكومة من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للبنات. واستفسرت عما إذا كن قد قمن بتشكيل أي منظمات لهذا الغرض وعما إذا كان لهذه المنظمات أي نفوذ. واستفسرت أيضا عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت أي تدابير من أي نوع أو أصدرت إعلانات أو نظمت حملات لقمع هذه الجريمة، وهل كُيفت هذه العملية في اثيوبيا بشكل واضح وناجز باعتبارها جريمة، وإن كان الأمر كذلك، هل حوكم أي شخص أو عوقب لارتكابها.

٤٣ - الرئيسة: قالت إن عادة تشويه الأعضاء التناسلية للبنات تضرب بجذورها في تقاليد العديد من البلدان الافريقية وإنه لا يكفي تناولها من منظور قانوني. وفي المجتمعات التي تعرف هذه العادة تعتبرها الأمهات عادية ويستحسن ممارساتها بالنسبة لبناتهن. واستخلصت من ذلك أهمية توعية النساء بأن هذه العادة، ليست فقط غير ضرورية، وإنما أيضا وحشية ومرفوضة؛ وأن توعية النساء للنساء لا بد أن يكون جزءا أساسيا في الحل، ثم تساءلت عن المبادرات التي تتخذ لبدء مثل هذه العملية.

٤٤ - السيدة آيكور: رأت في الاتجار بالنساء والفتيات ودعارتهن أهم مجالين يتعين في سياقهما مكافحة العنف ضد المرأة. وأشارت إلى ما ورد في التقرير من أن كثرة من فتيات المدارس يتعرضن للتحرش الجنسي من جانب معلميهم، ولاحظت أن معظم ممارسات الدعارة في اثيوبيا تلميذات بالمدارس يحاولن أن يتكسبن مالا لتغطية احتياجاتهن الضرورية. واستفسرت عما إذا كان مكتب شؤون المرأة قد بدأ في وضع سياسات لتغيير هذه الحالة وإبراز الاتجاهات التي تتخذ إزاء الفتيات. وطلبت على وجه الخصوص أن تعرف كيف يجري تنظيم نشاط الدعارة وهل هو نشاط قانوني، وإن كان الأمر كذلك، هل توجد سياسات لتوفير العناية الصحية وإعادة التأهيل لممارساته. وقالت إن أحد العناصر المتصلة بانتشار الدعارة على ما يبدو هي انخفاض سن الزواج، وطالبت برفع هذه السن.

٤٥ - السيدة باري: استفسرت عن الخطوات التي تتخذ لإعادة تأهيل ممارسات الدعارة بتوفير التدريب وسبل العيش البديلة لهن ومساعدتهن على تفادي الإصابة بالأمراض. ورأت أن تعاونيات المرأة يمكن أن تلعب دورا في هذا المجال.

٤٦ - السيدة برنارد: استفسرت عن النسبة المئوية لمزاولات مهنة القانون وعن عدد القاضيات، إن وجدن.

٤٧ - السيدة غوردوليتش دي كوريه: قالت إنه لا يزال على اثيوبيا أن تقوم بالكثير، وإن الأولوية الرئيسية المطروحة أمام الحكومة هي القضاء على الفقر وتحسين التمثيل السياسي للمرأة. ورأت أن انخفاض مستوى التعليم يشكل أيضا مشكلة كبيرة. واستفسرت عن إمكانية سن تشريعات تضمن حدا أدنى لتمثيل المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار. وأكدت أن حل مشاكل المرأة شرطه الضروري مشاركة المرأة في مساعي التوصل الى هذا الحل.

٤٨ - السيدة غارسيا - برينس: قالت إن أهمية التعليم مفروغ منها من قديم الزمن، وأن ارتفاع مستوى الأمية بين الاثيوبيات لا يمكن قبوله، ومع ذلك فإن الجهود التي تبذل لمكافحتها مبعثرة. وأوعزت أيضا إلى ارتفاع مستوى التسرب من المدرسة بين البنات وسألت عن الإجراءات المتخذة لخفضه. وأشارت إلى أهمية توفير التدريب على العمل كجزء من سياسة متضافرة للتعليم.

٤٩ - السيدة هارتون: قالت إن الحالة في اثيوبيا من النوع الذي لا يصح منطقيا توقع حدوث تغير سريع فيه. وأشارت الى تجربة حكومتها فقالت إنها حاولت أن تحسن مركز المرأة بإدخال المسائل التي تهمها في السياسات العامة. وأكدت أن التغيير الاجتماعي لا يتحقق إلا بالتعليم عن طريق تعبئة المرأة باعتبارها منفذا للتغيير. وبالإشارة إلى حالات التحرش الجنسي في المدارس رأت ضرورة تطبيق برنامج تعليمي إلزامي عن المساواة بين الجنسين من أجل التصدي للمسألة، وقالت إن العلاقات بين الرجل والمرأة لا بد أن تتغير، ودعت إلى أن يشمل التعليم أيضا مسائل تنظيم الأسرة والتغذية. ولاحظت أن السلم والاستقرار شرطان لازمان لمثل هذه الإجراءات.

٥٠ - السيدة مونوز - غوميز: قالت إن الحالة في اثيوبيا تبعث الضيق في النفس. وأكدت أهمية التعليم في مكافحة ارتفاع مستوى الأمية وتحسين معدلات التسرب من المدرسة وتغيير الأفكار النمطية عن المرأة. وقالت إن حكومتها استهلت برنامجا يتيح للأطفال التغيب عن المدرسة لفترات وجيزة من أجل مساعدة أسرهم في أداء بعض الواجبات، كالحصاد مثلا، ثم معاودة الدراسة بعد ذلك. وأشارت إلى إمكانية حصول اثيوبيا على مساعدة في هذا الشأن من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٥١ - السيدة كارتورايت: طالبت الحكومة الاثيوبية ببذل جهد خاص لتشجيع تعليم البنات وحفز مشاركة المرأة في المجتمع. وأكدت أن تحسين قدرة المرأة على دعم نفسها بنفسها وعلى المشاركة في المجتمع،

وخاصة بزيادة إلمامها بالقراءة والكتابة وتوعيتها بحقوقها القانونية، هو وحده الذي يساعد على حل المشاكل العويصة التي تواجه المرأة الاثيوبية.

٥٢ - السيدة أويدراوغو: قالت إن هناك كثيرا مما يتعين عمله لتسهيل فرصة الحصول على التعليم في اثيوبيا. وأعلنت أن النموذج الغربي للتعليم غير مناسب في الواقع لافريقيا التي تسعى فيها حاليا بلدان كثيرة إلى إجراء إصلاحات تعليمية. وأضافت أن التعليم انطلاق إلى الأمام بغض النظر عن قلة الموارد. وفي بلدها وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان بُذلت جهود لمكافحة الأمية عن طريق نظم للتعليم غير الرسمي تركز على الإعلام والتثقيف والاتصال. كما أولي اهتمام بالبرامج ذات المكونات الثقافية والتغذوية والتدريبية من أجل التصدي لقلة الوعي في بعض المجالات الأساسية، كالعناية الصحية مثلا، وتمكين الفتيات من أن يعشن حياة فعالة في المجتمع. وأكدت أن أمثال هذه السياسات يحقق للمرأة الاستقلال الاقتصادي في سياق التعبئة الاجتماعية.

٥٣ - وفيما يتعلق بختان الإناث رأت أنه يتعين التنبه إلى أن كثيرا من المتورطين فيه يعتقدون أن هذه العادة تساعد الفتيات ولا تأذيهن. وفي مواجهة هذه الاتجاهات لا بد من السعي الى إجراء حوار لفهم الآراء السائدة توطئة لتغييرها، وصياغة نهج متناسق بدعم من الوكالات الدولية لا بد أيضا أن يتضمن فرض جزاءات.

٥٤ - واختتمت قائلة إنه من المهم النظر إلى حالة البنات كما هي في الواقع خاصة الريفيات اللائي يتعين عليهن العمل. ورأت أن أي محاولات للتدريب مهما صغر شأنها، حتى لو كان تدريبا للخادمات، يمكن أن تساعد في وقف استغلال فتيات الريف. وأكدت أن مفتاح هذا الموقف يكمن في التعليم والتدريب على الصعيد غير الرسمي.

٥٥ - السيدة خان: قالت إن التعليم هو القضية الأهم وإن برامج الإجراءات الإيجابية مطلوبة لتشجيع التحاق الفتيات وإبقائهن في المدرسة. وأشارت إلى تجربة بلدها فقالت إن هذه السياسة نفذت فيها بنجاح بالغ؛ وإنه يجري توزيع الأغذية على الآباء لتشجيعهم على الحرص على انتظام بناتهم في المدرسة، كما تُقدم موارد حكومية إلى المدارس التي تتساوى فيها نسب حضور البنات والأولاد، وتصبح القرى التي قضي فيها على الأمية مؤهلة للحصول على اعتمادات إضافية من الحكومة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠